



بيان
السفير د. فيصل المقداد
المندوب الدائم
للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

رئيس وفد الجمهورية العربية السورية
إلى مؤتمر الدول الأطراف لمراجعة اتفاقية
حظر الانتشار النووي

٢٠٠٥

السيد الرئيس،

يسعدني في البداية أن أتقدم إليكم وإلى بلدكم الصديق البرازيل بالتهنئة لإنتخابكم رئيساً لمؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واستعراضها عام ٢٠٠٥. ونؤكد لكم دعم سورية لكل ما يؤدي إلى إنجاح هذا المؤتمر الهام. وينضم بلدي إلى البيان الشامل الذي ألقاه السيد حامد البار وزير خارجية ماليزيا الموقر نيابة عن الدول الأعضاء في حركة عدم الإنحياز.

لقد تم التوصل إلى اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية قبل خمسة وثلاثين عاماً وسط مخاوف من وقوع حرب نووية تفني عالماً. ويكمن مركز قوة الإتفاقية في الفقرة التمهيدية منها والذي يدعو إلى النظر في "الدمار الذي سيلحق بالبشرية قاطبة نتيجة لاندلاع حرب نووية والحاجة الماسة تالياً لبذل كل جهد لتحاشي خطر حرب كهذه"، الأمر الذي ربما قد يكون اقنع الدول التي تمتلك أسلحة نووية للإنضمام إلى المعاهدة بحثاً عن عالم أكثر أمناً وأماناً.

إن معاهدة منع الإنتشار النووي هي الأرضية الأساسية في نظام الأمن الكوني. أما الأعمدة الثلاثة للمعاهدة والمتمثلة بمنع الإنتشار، ونزع السلاح النووي، والإستخدامات السلمية للطاقة النووي، فإنها تمثل جوهر العوامل التي لا يمكن التخلي عنها. وحقيقة الوضع هي أنه دون كل واحد من هذه الأعمدة فإن التوصل إلى الإتفاقية لم يكن ممكناً. منذ خمسة وثلاثين عاماً مضت اتفقت الأسرة الدولية على اتخاذ "إجراءات فعالة" لنزع الأسلحة النووية. وإذا ما تم قياس الأمور بالوعود، فإننا علقنا آمالاً كبيرة على القرارات التي تم التوصل إليها في مؤتمري المراجعة السابقين. أما فيما يتعلق بتنفيذ تلك القرارات، فإننا نشارك العديد من الدول الأطراف التي عبرت عن خيبة أمل عميقة.

السيد الرئيس،

لا يخفى على أحد أن سورية كانت من أوائل الدول في منطقة الشرق الأوسط التي وقعت على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وذلك انطلاقاً من قناعتها بأن امتلاك أية دولة في الشرق الأوسط لهذا السلاح المدمر سيشكل تهديداً ومصدر عدم استقرار، ليس لشعوب المنطقة فحسب، وإنما لدول العالم أجمع. لقد كانت تقديرات سورية والبلدان العربية يومئذ بأن توقيعنا المبكر سيشكل حافزاً لإسرائيل للتوقيع على المعاهدة وسيبطل حجتها وذرائعها بتملك السلاح النووي. أما الآن وقد انضمت جميع دول منطقة الشرق الأوسط إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإنه مما يدعو للقلق الكبير أن إسرائيل بقيت الوحيدة التي لم تعرب حتى عن نيتها في الإنضمام إلى المعاهدة وإخضاع قدراتها النووية إلى نظام الضمانات الشامل التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبدلاً من ذلك تحدثت إسرائيل جميع قرارات الشرعية الدولية وطورت ترسانتها النووية بدعم من بعض الدول المالكة للسلاح النووي مما مكنها من إقامة برنامج نووي خطير انتج خلال السنوات السابقة ترسانة نووية هائلة تتجاوز الـ ٢٠٠ قنبلة نووية.

السيد الرئيس،

لقد كانت سورية سباقة للدعوة إلى جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها السلاح النووي. وكان آخر مبادراتها مشروع القرار الذي تقدمت به أثناء عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن للعامين ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ وبالنيابة عن البلدان العربية أمام المجلس يوم ٢٩/١٢/٢٠٠٣ لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع هذه الأسلحة. إلا أن ما يدعو إلى القلق هو تصدي بعض الدول التي تقود الحرب على انتشار الأسلحة النووية لمبادرتنا بهدف إجهاضها دفاعاً عن طرف ليس عضواً في

الإتفاقية هو اسرائيل في الوقت الذي كان من المفترض فيه أن تلتقط هذه المبادرة والسعي لاعتمادها بدلاً من التهديد باستخدام الفيتو لمنع اعتمادها. ومع ذلك ، فقد اعتمدت سورية سياسة مسؤولة وأبقت مشروع القرار مطروحاً على طاولة المجلس يحدوها الأمل في تصحيح المواقف ، واحترام الالتزامات ، والابتعاد عن ممارسة المعايير المزدوجة .

وترى سورية أن التدابير والترتيبات لإقامة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، التي دعت إليها قرارات الأمم المتحدة، تتطلب حتمية انضمام اسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع كافة منشآتها النووية للمراقبة الدولية كونها الوحيدة في المنطقة التي تمتلك قدرات نووية عسكرية هائلة غير خاضعة لأي إطار أو مراقبة دولية.

السيد الرئيس،

إن قرار الشرق الأوسط الصادر عن مؤتمر عام ١٩٩٥ ما هو إلا قراراً كان ضمن صفقة متكاملة يجب أن يتم التعامل مع جميع عناصرها بنفس الجدية والالتزام. ولذلك فإن جميع الدول الأطراف في المعاهدة مدعوة ومطالبة، بالتنفيذ الكامل لقرار الشرق الأوسط. أما الدول المالكة للسلاح النووي وخاصة التي تبنت قرار الشرق الأوسط، فعليها أن تتحمل مسؤولياتها لتحقيق الهدف الرئيسي للمعاهدة ألا وهو تحقيق عالميتها ونشر الأمن والسلم الدوليين ، ونزع أسلحتها النووية .

السيد الرئيس،

إن واقع الحال يقر بأنه لم يتم حتى الآن تحقيق عالمية المعاهدة التي أوجدت بهدف تخليص العالم من رعب السلاح النووي. وكما ترون فالعالم ليس آمناً وليس مستقراً

حتى بعد انتهاء الحرب الباردة وذلك بسبب السلوك الذي لا ينسجم مع أحكام الإتفاقية من قبل بعض الدول المالكة للسلاح النووي وسعيها لتطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية والتهديد باستخدامها ضد دول أطراف في الإتفاقية التزمت بهذه الإتفاقية منذ لحظة انضمامها لها.

وإذا كان من المنطقي أن يطلب من الدول الأطراف في الإتفاقية الوفاء بالتزاماتها، فإنه منطقي أيضاً التعامل مع حق الدول الأطراف في الإستفادة من الإستخدامات السلمية للطاقة النووية خاصة وأن الإتفاقية اعتبرت ذلك "حقاً غير قابل للتصرف". وبموجب أحكام المادة الرابعة من المعاهدة فإنه مطلوب تسهيل الإستخدام السلمي وعدم تقييده. ومن هنا، فإن القول من جانب البعض بوجود تقييد ممارسة هذا الحق الأصيل يطرح تساؤلات جوهرية أهمها إذا كان من الممكن بالأساس أن نبحث في تقييد حق أصيل يشكل أحد أركان المعاهدة الثلاث؟

إن ما قدمته الدول المالكة للسلاح النووي من ضمانات للدول غير المالكة الأطراف في المعاهدة سواء بطريقة أحادية أو متعددة الأطراف، لا تلبي جميع احتياجات ومشاكل ومتطلبات الدول غير النووية، لأنها مشروطة وغير ملزمة، ولم يتم التفاوض عليها في محفل دولي. وانطلاقاً من ذلك فإننا نؤكد على أهمية تنفيذ "قرار المبادئ والأهداف" الذي اعتمد في مؤتمر المراجعة والتمديد عام ١٩٩٥، عن طريق البدء بمفاوضات جادة لوضع وثيقة ملزمة قانوناً وغير مشروطة تهدف إلى توفير ضمانات أمن شاملة للدول الأطراف غير الحائزة للأسلحة النووية.

السيد الرئيس،

تؤدي الوكالة الدولية للطاقة الذرية عملاً هاماً وأساسياً في إطار تنفيذ اتفاقية حظر الانتشار النووي وتطبيق الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وهي بهذا المجال تحتاج إلى إعادة تأكيد هذا المؤتمر على دورها الحيوي وعلى دعم جميع الدول الأطراف لهذا الدور.

إن مسؤولية نجاح مؤتمر المراجعة الحالي تقع على عاتقنا جميعاً. فالمعاهدة تواجه تحديات علينا التصدي لها بشكل فعال. ومع ذلك فإن الحقيقة هي أن هذه الإتفاقية بكل ما فيها من نواقص، وكل ما يعترضها من شوائب تعرقل عملية تنفيذها، فإنها تقدم الأساس العالمي الذي يحظى بالمصداقية للجم انتشار الأسلحة النووية وتحقيق هدف نزع الأسلحة النووية. وكلنا أمل بأن تساهم مداولاتنا في المساعدة على تعزيز أسس هذه المعاهدة في الوقت الذي يتطلب فيه نظام الأمن الدولي أكثر من أي وقت آخر الحكمة والقرارات الشجاعة لإنقاذ مصداقية المعاهدة.

وشكراً،،،